مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : المراة و المشاركة السياسية		الرقم :
	المصدر : وكالة اخبار المراة	موقع الواب :	البلد : البلدان العربية
		التاريخ : 24مارس2012	العدد و [ص] :

يكون الصّمت أجدى إذا لم يكن للحديث معنى

لم تعد اشكالية المرأة المعاصرة محصورة في التّعلّم و العمل ذلك أنّ التشريعات المتتالية مكّنت حوّاء من اقتحام هذين المجالين كما هيّأ لها اصرارها وجدّها فرض وجودها رغم امتعاض الممتعضين وإظهارقدراتها و البرهنة على تميّزها رغم تشكيك المشكّكين . وإنّما الاشكال ينحصر في مشاركتها الرّجل مجالا بقي إلى حدّ السّاعة من اختصاصاته ألا وهو المجال السّياسي .

لم أكن متّفقا مع من يقول إنّ اقتحام المرأة لهذا المجال قد تمّ و بنجاح و إنّها بلغت المراد بتوليها مراكز القرار و لم تعد أقلّ حظّا من الرّجل في تسيير الشّؤون العامّة و لا أتّفق إلى اليوم مع من يرى أنّ المرأة العربية المعاصرة على وجه التحديد تشارك حقيقة في صنع القرار السياسي المؤثّر بل وحتى اتّخاذ القرار الإداري الهام في مؤسسة ما .

لا مراء في أنّ المرأة تنعم حاليا، في بلدان عربية قليلة فقط ، بتشريعات تنهض بها و تصون حقوقها و هذا ما يسّر لها التحرّر أوّلا و تقلّد المسؤوليّة ثانيا و لا جدال في أنّها لم تألّ جهدا في الاضطلاع بما أنيط بعهدتها و الواقع لا يضنّ علينا بالأمثلة الحيّة ولهذا السّبب نجد نسبة النّساء المحترفات للسّياسة تعرف تزايدا مستمرّا يكفي ؟أن نشير إلى تطور هذه النسبة بمجلس النوّاب التونسي من 4،7% سنة 1994 إلى 22% سنة 2004 لكنّ هذه الحقيقة لا ينبغي أن تخفي عنّا حقائق أخرى منها أنّ دور المرأة يبقى إلى حدّ بعيد تقليديا لا يجلب جاها مرموقا ما دامت طريقة الانتماء مفروضة بقانون " الكوتا" الذي يجبر الأحزاب على ترشيح نساء هنّ من المفروض أقلّ من غيرهنّ جهلا بفنون السّياسة

لا أنكر البتّة أنّنا في زمن تسير فيه المرأة إلى جانب الرّجل لا خلفه في زمن لا يتحدّث الوليّ باسمها و هي الرشيدة ،رغم وجود حالات مخالفة و لكنّها شاذّة ، أنّنا في زمن لا يقبل أن تضطهد فيه الذّات البشريّة فى المستوى النّظريّ على الأقلّ ، و مع ذلك يؤسفني القول بأنّنا وقد ألفنا الليزر وتعاملنا مع الذرّة وتواصلنا عبر الانترنيت، يظهر بيننا من يسعى إلى التّجديف ضدّ التيّار جذبا إلى الوراء و كأنّه يرى أنّ تحرّر المرأة من قهر الرّجال بعد أن تحرّرت من قهر الجهل نكبة العصر و نذير شؤم تترجمه بعض الاهتزازات الاجتماعية شأن البطالة في صفوف الشباب و تنامي تيّار المحافظة و الانغلاق بالتّوازي مع نمط من السلوك المتحرر غير المسؤول .

و هكذا يبرّر إبقاء المرأة بعيدا عن المجالات الحيويّة و يحرّم عليها طرق أبواب لا تفتح إلاّ في وجوه ذات شوارب أو لحى ، وهكذا يكرّس الحاجز الوهمي الذي يحول دون بلوغ المرأة المناصب العليا مناصب صنع القرار . و كأنّما كتب عليها أن تبقى مخلوقة من الدّرجة الثانية .

إذن فالتطوّر الذي شهده واقع المرأة كمّى مظهريّ فقط ، ولم ينته إلى تطوّر نوعيّ و تغيّر جذريّ . نعم لا تزال الثّقافة السّائدة في مجتمعنا هي ثقافة السّيطرة من جهة يقابلها خنوع و تسليم من جهة ثانية . فما لم تحصل قضيّة المرأة على اعتراف اجتماعيّ شعبيّ و ما لم تعترف الجماهير بدورها الهامّ فإن الاعتراف القانونيّ لن يكون له التأثير المأمول و سيبقى حبرا على ورق . فما ينقصنا اليوم و بالأحرى ما ينقص نساءنا ليس شحّا في التشريع و إنّما نقص في استيعاب التشريع و تطبيقه . فما قيمة النائبة في المجلس إذا كان حضورها أشبه بالديكور يزين البرلمان؟ هل النساء باقات زهور– وأغلب نساء برلماناتنا أبعد من أن يكن ملكات جمال – يؤتى بهنّ لإضفاء البهجة على مكان يتطلّب كثيرا من الرّويّة و الحكمة و الشّجاعة في تشريع الصّالح من النّواميس يسنّها الرجل وهو محاط بالمعجبات الملهمات ؟ كم دورة نيابيّة شاركت فيها نساؤنا المحترمات ؟ و كم من قانون تمّت المصادقة عليه كانت المرأة وراءه ؟ لم يبلغ علمي إلى اليوم أنّ قانونا من القوانين الهامّة جادت به قريحة نائبة كما هو الحال في دول لم تعد المرأة في مجالسها النّيابيّة مجرّد "ديكور".

ما الذي جعل واقعنا على هذه الشّاكلة ؟ لم يكون حضور المرأة ،إن حضرت محتشما لهذا الحدّ ؟ و لم يكون صمتها مطبقا إن كتب لها الحضور ؟ نساؤنا بلا أصوات،و نقاباتنا بلا نساء الرّجل وحده يدافع عن حقّ المرأة لأنّه غيّبها في المكاتب النقابيّة عنوة و إن قدّر وجودها– والأمر مشكوك في صحّته – فهي بلا لسان بلا صوت .

إنّ المتمعّن في وضع المرأة العربيّة المعاصرة يقف لا محالة على أشكال من الاضطهاد المغلّف حينا و الصّريح حينا آخروهكذا يتحوّل التفاؤل الذي كان يحدونا حين خرجت بناتنا للتّعلّم ثمّ العمل إلى خيبة أمل مريرة لأنّ التشكيك في قدرات المرأة هو اتّهام للرّجال قبل أن يكون تقليلا من شأن النّساء .فليت الواحد منّا يتفطّن إلى أنانيته و عقده لأنّه إن تحرّرممّا يكبّله من غرور و استعلاء، لم تعد المرأة تلهث وراء قانون يحمي حقوقها ، و يعترف بندّيتها لشقيقها الرّجل ولم تعد قوانينا جميعها دون استثناء من صنع الرّجال لفائدة الرّجال ..

ما يطمئن النّفس في هذا الزّمن الذي كثر ضجيجه و قلّ عمله ، يعلو صوت المرأة لا ليحدث مزيدا من الضجيج بل لإرباك منظومات التسلّط و القمع و للتّشهير بالممارسات الإقصائيّة و لدعوة أشقّائهنّ و أزواجهنّ و أبنائهنّ حتّى يكونوا منصفين لا غير .